المحاضرة السابعة والعشرون:
صعود هيئة الأركان وسلسلة المفاوضات من أجل الاستقلال
اتفاقات إيفيان والإعلان عن وقف اطلاق النّار

أولًا: صعود هيئة الأركان العامة:

بعد تجميد الحكومة المؤقتة في جويلية 1959، تقرر استدعاء العقداء الـ10♦ إلى تونس لعقد أطول مؤتمر في تاريخ الثورة للخروج من المأزق، وهو المؤتمر الذي تخللته 48 جلسة عمل ودام أكثر من 03 أشهر بسبب الخلافات الحادة بين العقداء، وما ترتب عنه من إيقاف للجلسات بشكل مفاجئ في كثير من الأحيان، وكان من ابرز انعكاساته تقويض نفوذ الباءات الثلاث وبشكل خاص كريم بلقاسم.

كان من نتائج هذا المؤتمر تعيين مجلس وطني جديد والدعوة لعقد الدورة الثالثة للمجلس في شهر ديسمبر لتسوية مسألتي تعيين قيادة جديدة وتنظيم الجيش، وهو ما حصل فعلًا في طرابلس في الفترة مابين 16 ديسمبر 1959– 18 جانفي 1960.

تأسيس الهيئة:

في مؤتمر طرابلس وبعد الانتهاء من مناقشة التقارير، تم تشكيل ثلاث لجان لدراسة المسائل السياسية والعسكرية والدبلوماسية، أما الرابعة فقد سميت بـ "اللجنة الاستشارية" وحصرت مهمتها في الاستماع لآراء أعضاء المجلس فيما يخص تشكيل الحكومة، وضمت قائدا الأركان الشرقية والغربية محمدي السعيد وهواري بومدين وسياسي واحد هو سعد دحلب، ووافق الأعضاء مجددا على فرحات عباس رئيسا للحكومة ومحمدي السعيد وزيرا، كما تقرر تشكيل قيادة موحدة لهيئة الأركان بقيادة هواري بومدين، على أن يكون خاضعا للجنة وزارية مشكلة من كريم، بوصوف، وبن طوبال.

وبعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959–18 جانفي 1960، تم إنشاء هيئة الأركان العامة، حيث شرعت في إعادة هيكلة وتنظيم جيش الحدود، حتى صار قوة عسكرية هائلة تشبه الجيوش الحديثة التي تمتلكها الدول المستقلة، ومن هذه المعطيات اضطلعت هيئة الأركان العامة بأدوار سياسية هامة فشاركت في المفاوضات، وسعت لبث الوعي السياسي في الجبهات الجنوبية، ووضع تصور سياسي للجزائر المستقلة كما عملت على التعريف بالثورة الجزائرية على المستوى الخارجي[1].

وفي الواقع كانت نتائج مؤتمر طرابلس ضربة قاسية لطموحات كريم بلقاسم لقيادة الثورة، حيث ألغى المؤتمر وزارة الدفاع التي كانت تحت قيادته، وهذا يعني في الحقيقة فقدان سلطته على الجيش، خصوصا

♦ هم الوزراء الثلاث كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، وقائدا هيئة الأركان الشرقية والغربية محمدي السعيد وهواري بومدين، وممثلو الولايات الـ05 وهم عبيدي حاج لخضر، وعلي كافي، وسي السعيد يازورين، وسليمان دهيليس، ودغين بن علي المدعو العقيد لطفي.

[1] منير صغيري، « الدور السياسي لهيئة الأركان العامة إبان الثورة التحريرية (1960 – 1962)»، المجلة التارخية الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 1212-1213.

وان محمدي السعيد–احد مقربيه– تم تعيينه وزيرا بدون حقيبة في الواقع♦، ولأنَّ بوصوف وبن طوبال بذلا ما في وسعهما لتدعيم صعود بومدين للحد من طموحات كريم، لكن الأحداث اللاحقة كشفت أن مؤتمر طرابلس كان هزيمة للثلاثي بأكمله.

لقد انتقلت قيادة الجيش إلى جيل جديد من الضّباط لم يشاركوا في تأسيس جيش التحرير، وبدأت الهيئة عملها فعليا في فيفري 1961 وباشرت عملية توحيد قوات جيش لتحرير في الحدود الشرقية، وهي العملية التي انتهت منها بعد ستة أشهر، وأصبحت هيئة الأركان العامة القوة المسلحة الأساسية للجبهة، خصوصا بعد تراجع دور الولايات الداخلية[1]، وبدافع من قوتها المتنامية، بدأت هيئة الأركان في تحدي اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة ككل، وعلى سبيل المثال رفضت الهيئة قرار الحكومة المؤقتة القاضي بدخولها إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961، وبدأت عمليات التجنيد في صفوف اللاجئين الجزائريين في المغرب من دون موافقة اللجنة الوزارية، كما انتقدت هيئة الأركان بشدة تعيين كريم بلقاسم على رأس الوفد المفاوض، وأخيرا جاءت حادثة اعتقال الطيار الفرنسي في 21 جوان 1961 لتكرس القطيعة بين الطرفين، قدمت هيئة الأركان بعدها استقالتها إلى الرئيس عباس في 15 جويلية 1961 بدون أن تتخلى عليها فعليا، وقد كانت هذه مجرد إشارات فقط عن مخططات هيئة الأركان التي كانت قد وضعت نصب عينيها مسألة السيطرة على السلطة.

ثانيًا: اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار:

إن الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية على وقفا إطلاق النار وتقرير المصير بموجب اتفاقية أيفيان، كان في الحقيقة تتويجا لمجموعة من الاتصالات بين الطرفين بدأت بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، وطبعا لم تتعامل الكومة الفرنسية مع مسالة التفاوض بشكل جدي منذ البداية، وفقط التطورات التي عرفتها الثورة والظروف المصاحبة هي التي أرغمت فرنسا في النهاية على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني والتفاوض كحل وحيد للخروج من المأزق الجزائري.

1. بداية مسار التفاوض:

في البداية، حصل أول اتصال (سري) بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية في عهد حكومة غي مولي (Guy Mollet) في القاهرة بتاريخ 10 افريل 1956 حيث اجتمع محمد خيضر بجورج قورس (Gorce) وبيقارا (Begarra) بوساطة الحكومة المصرية، حيث طالب الوفد الجزائري بضرورة الاعتراف بجبهة التحرير الطرف المفوض الوحيد وبحق تقرير المصير[2].

♦ في شهر افريل 1958 ظهرت لجنة للتنظيم العسكري مقسمة إلى قسمين، ترأس الفرع الأول هواري بومدين ، والثاني بقيادة محمدي السعيد، وكانت قيادة المجلس الوطني للثورة تهدف من خلال هذا لتجاوز مفهوم الولايات.

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 57.

[2] عمار عمورة، مرجع سابق، ص 427.

هذا الاجتماع تبعته مجموعة أخرى من اللقاءات بين الطرفين في العاصمة اليوغسلافية بلغراد بتاريخ 21 جويلية 1956 ترأس محمد يزيد الوفد الجزائري وبيار كومين (Pierre Commin) الوفد الفرنسي، أعقبه لقاء ثاني بين الطرفين في احد مقاهي روما في 17 أوت 1956، وثالث بنفس المدينة في 02 سبتمبر 1956، وهي المفاوضات التي باءت كلها بالفشل بسبب تمسك الطرف الفرنسي بمواقفه حول وقف إطلاق النار، الانتخابات، والمفاوضات، وجاءت حادثة اختطاف طائرة قادة جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956،♦ التي أدت إلى قطع كل الاتصالات بين الطرفين[1].

وجاء اعتراف دوغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 جوان 1960 ليشجع جبهة التحرير على استئناف المفاوضات قي مدينة مولان الفرنسية (Melun) في 25 جوان 1960 بوفد ترأسه عن الجانب الجزائري كل من أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي، ولم يسفر اللقاء إلى نتيجة بسبب عدم جدية المفاوضين الفرنسيين والضغوطات التي أحاطت باللقاء.

ويمكن اعتبار مظاهرات 11 ديسمبر 1960 نقطة التحول الحاسمة في مسار التفاوض بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، حيث كشفت حجم الالتفاف الشعبي حول الجبهة، وهو ما اقنع الطرف الفرنسي بضرورة إنهاء القضية الجزائرية، تجسدت في شكل مفاوضات سرية جديدة في مدينة لوسارن (Lucerne) بسويسرا بتاريخ 20 فيفري 1961، وبوساطة الوزير السويسري اوليفي لونق (Olivier Long) حيث التقى كل من احمد بومنجل والطيب بولحروف بجورج بومبيدو George Pompidou وهو اللقاء الذي سمح بوضع حجر الأساس للمفاوضات اللاحقة[2].

2. انقلاب 22 أفريل 1961 والمفاوضات النهائية:

لقد كان رد المستوطنين وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر سلبيا حول تصريح دوغول بحق تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959، وبادر زعيم الجالية الأوروبية بالجزائر الاسباني جو اورتيز (Jo Ortiz) بتكوين الجبهة الوطنية الفرنسية (F.N.F) في نوفمبر 1959، وهي منظمة عسكرية هدفها الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وفي نفس الوقت ، كان قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وعلى رأسهم جاك ماسو يعبرون عن استيائهم من سياسة دوغول، وباشر ماسو سياسة سرية للتنسيق مع الجالية الأوروبية للدفاع عن الجزائر الفرنسية وإسقاط الجمهورية الـ05، حينها قام ديغول بإنهاء مهامه في 22 جانفي 1960، ورفض استقالة الجنرال شال موريس احتجاجا على إبعاد ماسو، وهنا اصدر أورتيز أوامر للأوربيين بالخروج إلى الشوارع والتظاهر لإسقاط حكومة باريس، ووقعت اصطدامات عنيفة بين المستوطنين الأوروبيين وقوات الدرك سقط فيها عدد من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، عاد الهدوء بعدها إلى شوارع العاصمة في الأول من شهر فيفري1960، وعين بعدها دوغول قيادة عسكرية جديدة في شمال إفريقيا خلفا للجنرال ماسو.

♦ حادثة اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل السادة محمد بوضياف، احمد بن بلة، حسين ايت احمد، محمد خيضر، ومصطفى الاشرف في رحلتهم لحضور مؤتمر مغاربي في تونس.

[1] عمار عمورة، مرجع سابق، ص 428.

[2] المرجع نفسه، ص 429.

ويرى الأستاذ السعيد بوشعير بأنّ ديغول قد وجد نفسه في موقع صعب بسبب خيار التفاوض مع جبهة التحرير، وانقسم الجيش الفرنسي في الجزائر بين مؤيد ومعارض لسياسته، وفي الفترة مابين 20-24 أفريل 1961 قاد الجنرال شال -المدعوم من الحلف الأطلسي- رفقة الجنرالات جوهو (Jouhaux)، زيلر (Zeller)، وسالان (Salan) بانقلاب عسكري على حكومة دوغول شارك فيه أكثر من 40 ألف عسكري، وكان الغرض من هذه المحاولة إجبار دوغول على تغيير سياسته تجاه الجزائر، ورغم فشل هذه المحاولة بسبب الخلاف بين شال والجنرالات الثلاث، ورفض القوات البحرية الانضمام إلى الحركة الانقلابية، إلَّا أنّ نتائجها كانت عظيمة الفائدة على مسار التفاوض بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، حيث برزت لدى هذه الأخيرة رغبة شديدة لاستئناف التفاوض لحل المشكلة، والهدف هو وضع الأوروبيين أمام الأمر الواقع والحيلولة دون امتداد العصيان إلى الداخل الفرنسي.

3. اتفاقيات إفيان:

لقد كان من نتائج انقلاب 22 أفريل اعتراف دوغول رسميا في 05 سبتمبر 1961 بأنّ الصحراء جزء لا يتجزأ من تراب الجزائر، وهو ماشجع الوفد الجزائري على استئناف المفاوضات بمدينة بال (Bâle) السويسرية 28-29 أكتوبر 1961، ثم في 9 نوفمبر، وتم التوصل في محادثات لي روس (Les Rousses) 11-19 فيفري 1962 إلى اتفاق مبدئي حول الاستقلال ووحدة التراب الجزائري ومصير الفرنسيين بالجزائر، مع بعض الاختلافات حول إبقاء القواعد العسكرية والضمانات الواجب منحها للاوروبيين وثروات الصحراء، وهي الاتفاقية التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة في ما بين 22-27 فيفري 1962 بطرابلس، ليتم استئناف المفاوضات بمدينة ايفيان يوم 07 مارس 1962 برئاسة كريم بلقاسم ولويس جوكس، وبعد 12 يوما من النقاش وقع الطرفان على اتفاقية ايفيان مساء يوم 18 مارس 1962، ودخلت حيز التنفيذ منتصف يوم 19 مارس.

وقد أشرفت على تسيير المرحلة الانتقالية هيئة تنفيذية مشكلة من 09 أعضاء جزائريين و03 أوروبيين إلى غاية إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في 03 جويلية 1962، حيث عبر 5.951.581 جزائري عن إرادتهم في الاستقلال مقابل 16.534 صوتوا بـ لا للاستقلال، واعترفت فرنسا في نفس اليوم باستقلال الجزائر.